

تقرير لجنة المراجعة عن العام المالي
المنتهي في 31 ديسمبر 2025م





المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية

لقد راعت شركة موبايلى في تشكيل لجنة المراجعة (يشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") متطلبات حوكمة الشركات ولأئحة لجنة المراجعة المعتمدة من الجمعية العامة للشركة من حيث تكوينها وارتباطها المباشر بمجلس الإدارة (يشار إليه فيما بعد بـ "المجلس")، حيث تولت اللجنة بصفة أساسية الإشراف على عملية مراجعة التقارير والقوائم المالية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وضمان الالتزام، وعقدت اللجنة ست اجتماعات خلال العام 2025م.

مهام لجنة المراجعة:

تعمل لجنة المراجعة على مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤوليته إزاء مراقبة التقارير المالية ومنظومة الرقابة الداخلية ومراقبة أعمال مراجعي الحسابات ومراجعة القوائم المالية المرصدة والسنوية ومراجعة السياسة المحاسبية المتبعة والتأكد من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح. وتتواصل لجنة المراجعة بصورة منتظمة مع وحدة المراجعة الداخلية، حيث تقوم وحدة المراجعة الداخلية بمهام تقييم فاعلية هياكل ووظائف الرقابة الداخلية في الشركة وتضمينها في التقارير باستخدام منهجية تعتمد على تقييم المخاطر.

أبرز أعمال اللجنة خلال العام 2025م:

مارست اللجنة أعمالها خلال العام المالي 2025م، ومن أبرزها ما يلي:

1. مراجعة واعتماد خطة عمل وأنشطة وحدة المراجعة الداخلية وتعديلاتها، واعتماد الموارد اللازمة لأنشطة المراجعة الداخلية لضمان استمرارية فاعليتها والإشراف على أعمالها، ومتابعة تنفيذ خططها واستراتيجيتها، بالإضافة إلى اعتماد تحديث الهيكل التنظيمي لوحدة المراجعة الداخلية والتعيينات الإدارية فيها، واعتماد تحديث دليل عمل المراجعة الداخلية
2. مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم الأداء للرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية
3. الموافقة على إستراتيجية المراجعة الخاصة، وميثاق عملها، والإشراف على الترتيبات اللازمة لتطبيق سياسة الإبلاغ بسريّة تامّة، ومناقشة التقارير الدورية بالبلاغات المستلمة والتوجيه حولها بما يلزم
4. مناقشة ومراجعة واعتماد تقارير المراجعة الداخلية ربع السنوية والسنوية للجنة ولمجلس الإدارة بحسب متطلبات لائحة حوكمة الشركات، بالإضافة إلى أي مسائل أحيلت للجنة لبحثها من قبل مجلس الإدارة
5. مناقشة تعيين مراجع الحسابات الخارجي للشركة، والإشراف على أعمالهم والاجتماع بهم بشكل دوريّ ومناقشة استقلالية عملهم ومدى تعاون الإدارة والأمور الرئيسة للمراجعة
6. مناقشة ملاحظات تقرير مراجع الحسابات للإدارة والتوجيه حولها
7. مراجعة القوائم المالية ربع السنوية والسنوية والتوصية باعتمادها لمجلس الإدارة
8. مراجعة تقرير الإدارة التنفيذية حول العمليات غير المتكررة (الإيجابية والسلبية) ومخصصاتها المسجلة خلال الفترات المالية
9. مراجعة مقترحات الإدارة حيال مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وإجراءات شطب الديون المتعثّرة قبل رفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها
10. مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وتوجيه الإدارة التنفيذية حولها، ورفع مرئيات اللجنة لمجلس الإدارة حول هذه التعاملات



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة العادية

11. مراجعة مجموعة من السياسات الجديدة حسب اختصاصات اللجنة وتحديثات على أخرى قائمة؛ ومن ثم التوصية بعرضها على المجلس لاعتمادها
12. متابعة مجموعة من الأنشطة التي تعزز النظام الرقابي في الشركة واستمرارية عملها، ومن ذلك الاطلاع على مشروع تطوير نظام الرقابة الداخلي المعد من قبل الإدارة التنفيذية والمتابعة على تنفيذ مشروع تحديث الأصول الثابتة للشركة
13. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة حول المواضيع القانونية والتنظيمية ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة في التقارير
14. مراجعة التحديثات المقترحة في جدول الصلاحيات والتوجيه حولها
15. مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والمراجعة الداخلية حول حسابات الذمم المدينة والتحصيل وعمليات وإجراءات التحصيل في الشركة وإجراءات المبيعات والترسية للمشاريع في وحدة الأعمال وكذلك ممارسات خصوصية البيانات في الشركة، والتوجيه حولها
16. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة بشأن الحوكمة والمخاطر والالتزام بالشركة

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق أهداف الشركة بفاعلية وكفاءة، وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للأنظمة واللوائح والسياسات، إلى جانب إدارة المخاطر المحتملة للحد من آثار تلك المخاطر على تحقيق أهداف الشركة. كما يلعب النظام الرقابي دوراً هاماً في حماية موارد الشركة والتقليل من إمكانية حدوث الاحتيال وسرعة اكتشافه ومعالجته إن وقع. وإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن إعداد نظام رقابي شامل وفعال يتناسب مع مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وبقدر معقول من التكلفة، بحيث ينبغي أن يعطي النظام المتبوع تأكيدات مقبولة لتفادي الأخطاء الجوهرية؛ والخسائر التي قد تنتج عنها.

وتقوم اللجنة بشكل مستمر بمراجعة التقارير الدورية التي يعدها المراجعون الداخليون والخارجيون، وإدارات الشركة المختلفة والمتعلقة بالرقابة الداخلية، وتقوم بمناقشة المختصين في مضمون هذه التقارير والملاحظات الواردة فيها حول نظام الرقابة الداخلية وتصدر توجيهاتها حولها. كما تقوم اللجنة - وبشكل مستمر - باطلاع مجلس الإدارة حول موجز عن أعمال اللجنة والملاحظات المهمة التي ترى اللجنة أهمية إحاطة المجلس بها وذلك عن طريق رفع محاضر اجتماعاتها إلى المجلس، إلى جانب تقديم تحديث إلى المجلس أثناء اجتماعاته عن أعمال اللجنة.

وبناء على الأهداف التي حققتها الشركة وما أظهرته نتائج المراجعات السنوية والدورية بالإضافة للتأكدات التي حصلت عليها اللجنة من قبل الإدارة التنفيذية حول مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، فإنه لم يتبين للجنة المراجعة - في المجمع - وجود ضعف جوهري في إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها، مع وجود بعض الملاحظات التي ظهرت من خلال أعمال المراجعة بهدف تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركة ليتواءم مع أهدافها وجمعها وطبيعتها أعمالها. وقد تم التواصل مع الإدارة التنفيذية للشركة حول تلك الملاحظات، وقامت الإدارة بوضع خطة لتنفيذ التوصيات الواردة بشأنها. وستقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات حسب الجدول الزمني المعتمد، مع الاستمرار في المراجعة الدورية للنظام الرقابي لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من تحسين كفاءة العمليات والرفع من فاعليتها مع الالتزام بكافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال المراجعة التي يقوم بها المراجعون الداخليون والخارجيون ويبدون رأيهم وملاحظاتهم بناء عليها، ثم تقوم لجنة المراجعة بالاستناد على تقاريرهم لإبداء رأيها وتوصياتها حول عدالة القوائم المالية وكفاية نظام الرقابة



الداخلية، كلها أعمال ترتبط بنطاق عمل محدد وتعتمد على أسلوب العينات وفق متطلبات المعايير المهنية والنظامية ذات العلاقة. وبناء عليه، فإن المراجعين الداخليين والخارجيين يمكنهم إعطاء تأكيدات معقولة بناء على نتائج أعمالهم، ولكنهم لا يستطيعون إعطاء تأكيدات مطلقة بعدم وجود أية أخطاء جوهرية وصحة وسلامة كل عملية تمت في الشركة، لأن ذلك يتطلب مراجعة جميع العمليات التي أجرتها الشركة، وليس فقط عينات منها، وهذا خارج عن نطاق عملهم وعما تتطلبه معايير المراجعة والأنظمة ذات العلاقة حيث أنه من غير الممكن عملياً أو المطلوب نظامياً ومهنيّاً أن تتم مراجعة جميع العمليات التي أجرتها الشركة بشكل فردي.



منك أقرب
Ever Closer